الإطاحة بمدير عام سابق في وزارة النقل و(٣) من أشقائه بتهمة غسيل الأموال

تمكّنت هيئة النزاهة الاتحاديّة من تنفيذ عمليّةٍ نوعيّةٍ كبرى أسفرت عن الإطاحة بمديرٍ عامٍّ سابق لإحدى شركات وزارة النقل وثلاثةٍ من أشقائه؛ بتهمة غسل الأموال، وضبط أكثر من مليوني دولارٍ، ومجموعة من الوثائق توزّعت بين سنداتٍ عقاريّةٍ ووصولاتٍ وصكوكٍ ووكالاتٍ خاصّةٍ

مكتب الإعلام والاتصال الحكومي، وبمعرض حديثه تفاصيل العمليّة، التي تمّت بناءً على مُذكّرةٍ قضائيّةٍ صادرةٍ عن قاضي محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزيّة، أفاد في بيان تلقته وكالة"المطلع"،"بأنّ مُديريّة تحقيق الهيئة وفور تلقّيها معلوماتٍ عن شبهة تورّط المُدير العام السابق للشركة العامّة للسكك الحديد بجريمة غسل الأموال، هرعت لتأليف فريق عملٍ من قسم التحري والضبط فيها؛ لإجراء التقصّي والتحرّي عن المعلومات والتفتيش عن المُتّهمين".

وأردف المكتب إنّ الفريق بادر إلى إجراء عمليّات التحرّي والتفتيش بالتعاون مع لواء الرد السريع و الاستخبارات العسكرية بعد استحصاله الأمر القضائيّ، وانتقل إلى أحد العقارات العائدة لشقيق المُتّهم، حيث عثر - بعد عمليّات التفتيش المضنية التي أجراها – عثر على مبلغٍ ماليٍّ

قدرُهُ (١,٠٤٨,٤٤٠) مليون دولارٍ أمريكيٍّ

وتابع إنَّ العمليَّة أسفرت عن ضبط وثائق توزَّعت بين سنداتٍ عقاريَّةٍ، وأصل مقاولات بيع وشراء أراضٍ وعقاراتٍ وشققٍ في مُجمَّعاتٍ سكنيَّةٍ وسط العاصمة بغداد، وصكوكٍ ووصولات قبضٍ واستلامٍ، ووكالاتٍ خاصَّة، وتقرير بالمبالغ المُحوَّلة للمُتَّهم، ومحاضر تنازلٍ عن العقارات لمصلحة أقربائه وآخرين، وسيَّارة حديثة عُثِرَ بداخلها على مليون دولارٍ (ثانٍ) وأكثر من مئة مليون دينارٍ عراقيٍّ

ونوَّه بأنَّ الفريق، وبناءً على عمليَّات التفتيش والتحرّي والمُبرزات التي ضبطها، والمتابعة، حيث تمكَّن من الإطاحة بالمُتَّهم الرئيس الذي يشغل منصب المدير العام للشركة العامَّة للسكك الحديد وثلاثةٍ من أشقائه بموجب أمر القبض والتفتيش الصادر بحقِّهم

وسيق المُتَّهمون الأربعة بصحبة المحضر الأصوليِّ والمُبرزات المضبوطة إلى قاضي محكمة جنايات مُكافحة الفساد المركزيَّة، الذي قرَّر توقيفهم على ذمَّة التحقيق وفق أحكام المادة (٣٦) من قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩ لسنة ٢٠١٥)